الأمم المتحدة

UNW/2017/3

Distr.: General
29 May 2017

Original: Arabic/Chinese/
English/French/Russian/
Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام 2017
27 و28 حزيران/يونيو 2017
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت
مسائل مراجعة الحسابات

تقرير عن المراجعة الداخلية للحسابات وأنشطة التحقيقات في الفترة 1 كانون الثاني/يناير – 31 كانون الأول/ديسمبر لعام 2016

الملخص

يقدم هذا التقرير معلومات حول مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. وقد أجريت مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاق مستوى خدمة أُبرم بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ آذار/مارس 2012. وقد تم التوقيع على اتفاق جديد لمستوى الخدمة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، مما أدي إلى تمديد مدة تقديم الخدمات لعامين إضافيين. وتضطلع وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة- للمرأة بمهام المراجعة الداخلية للحسابات وفقًا للقواعد واللوائح المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6، الملحق 1). يتولى قسم التحقيقات التابع لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بمهام التحقيقات. ترِد المعلومات حول الإجراءات التي تم اتخاذها ورد الإدارة على هذا التقرير في الملحق المرفق مع هذا التقرير، والمتاح أيضًا على الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم

المتحدة للمرأة. وبناءً على طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2015/11، يتضمن هذا التقرير (أ) رأيًا يستند إلى نطاق العمل المضطلع به بشأن كفاءة وفعالية إطار عمل المنظمة فيما يخص مسائل الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة؛ (ب) وملخصًا مختصرًا بشأن العمل والمعايير التي تدعم هذا الرأي؛ (ج) وبيانًا بشأن الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات المتقيد بها؛ (د) واستعراضًا لما إذا كانت الموارد المخصصة للمهمة مناسبة وكافية وموزعة بشكل فعال بحيث تحقق التغطية التي تتطلبها المراجعة الداخلية للحسابات.

قد يرغب المجلس التنفيذي في الآتي (أ) أن يحيط علمًا بهذا التقرير، (ب) وأن يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز القدرة على أداء مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، (ج) وأن يحيط علمًا بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات.

أولا. مقدمة

1. يقدم التقرير الحالي بيانًا بمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ذات الصلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأنشطة ذات الصلة للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. ويشتمل البيان على معلومات حول النتائج الأساسية لتقارير مراجعة الحسابات الصادرة في 2016 وحالة الجهود التي تبذلها الإدارة لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المقدمة في هذا التقرير وتقارير الأعوام السابقة. ويقدم أيضًا المعلومات ذات الصلة بأنشطة التحقيقات، مثل عدد الحالات الجديدة والمستمرة، وطبيعة الحالات ونتائج التحقيقات التي أجريت خلال عام 2016.

ثانيًا. الضمانات

2. لتوفير أكبر قدر من الضمانات اللازمة بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في ظل الاستعانة بالموارد المتاحة، لا تزال عمليات مراجعة الحسابات التي تجريها وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تركز على مجالات الحوكمة والإدارة والعمليات التي توصف بكونها تشكل مستوى عاليًا من المخاطر المالية والقانونية والوظيفية، فضلاً عن المخاطر التي تمس السمعة والتي تهدد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكذلك تحقيقها لأهدافها. في عام 2016، واصلت وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة توسعها في تغطية أعمال المراجعة من خلال إدراج مراجعات مالية للمشاريع التي تم تنفيذها بموجب طريقة التنفيذ المباشر في حافظة مراجعة الحسابات الخاصة بها. وأجازت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية خطة العمل السنوية لعام 2016 بعد أن أقرتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. خلال العام 2016، لم يصطدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأي عراقيل تعوقه عن أدائه لمسؤولياته الرقابية التي استلزمت تزويد المجلس التنفيذي بالمعلومات في الوقت المناسب، وفقًا للقرار 2015/4.

أ. الولاية

3. أنشئت وحدة مراجعة حسابات مخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (الوحدة) في شهر آذار/مارس عام 2012 داخل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، نتيجة لاتفاق بشأن مستوى الخدمات يُبرم كل سنتين بين المكتب وهيئة الأمم المتحدة للمرأة-. وقد تم التوقيع على اتفاق جديد لمستوى الخدمات كل سنتين في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015. واصل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقديمه لخدمات التحقيق التي تُرد تكاليفها.

4. وخلال عام 2016، ظل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات مستقلا في عملياته عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويمارس حرية في تحديد نطاق عملياته لمراجعة الحسابات والتحقيقات وفقا للمعايير الدولية والمقبولة عمومًا.

5. ويؤكد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات للمجلس التنفيذي أن عمليات مراجعة الحسابات يُضطلع بها وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ومدونة الأخلاقيات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين. ووفقا لهذه المعايير، تخضع أعمال وحدة مراجعة الحسابات لاستعراض صارم من جانب وحدة ضمان الجودة والسياسات التابعة لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء دراسات استقصائية للعملاء بعد اختتام كل مهمة لمراجعة الحسابات. وأفادت الدراسات الاستقصائية فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أجريت في عام 2016 أن هناك رضا عامًا عن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأعمال التي تم تنفيذها.

ب. الإشراف الخارجي المستقل

6. واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية من أجل تعزيز ودعم إطار المساءلة، والحوكمة الرشيدة، وفعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي تؤديها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2016، استعرضت اللجنة خطة العمل السنوية لعام 2016 لوحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورصدت تنفيذها من خلال تقديم تقارير مرحلية فصلية وعقد اجتماعات خاصة مع مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ورئيس الوحدة. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة مسودة التقرير السنوي لعام 2016 (UNW/2016/4) وإبداء التعليقات بشأنها.

7. وأبلغت وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن خطة عملها السنوية لمجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

ج. تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر واستكمال خطة العمل السنوية

8. صيغت خطة مراجعة الحسابات لعام 2016 بعد تقييم للمخاطر التي تتعرض لها المكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد أخذ إسهامات الإدارة العليا والأقسام وغيرها من الأطراف المعنية في الاعتبار. شملت عملية التخطيط تحليل منهجي لكل من البيانات الكمية والنوعية بهدف تقييم المخاطر المالية والقانونية والوظيفية والمتعلقة بالسمعة التي تواجهها كل من المكاتب والوحدات الخاضعة لعمليات المراجعة.

9. استعرضت اللجنة الاستشارية للمراجعة خطة مراجعة الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 قبل تقديمها لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية في كانون الثاني/يناير 2016.

10. أنجزت جميع الأعمال الميدانية المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات الواردة في خطة عام 2016 على النحو المقرر خلال عام 2016، باستثناء واحد: مراجعة الحسابات بشأن تعبئة الموارد في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وخلال مرحلة التخطيط لهذه المراجعة، قدمت إدارة الهيئة طلبًا لتأجيل مراجعة الحسابات حتى عام 2017 للسماح باستكمال

أعمال إعادة التنظيم وإعادة الهيكلة الداخلية لمهام تعبئة الموارد. وأصدرت أيضًا تقارير مراجعة الحسابات ذات الصلة خلال عام 2016، باستثناء التقرير المتعلق بمراجعة الحسابات في المكتب القطري التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ليبيريا. انتهي العمل الميداني في ليبيريا لمراجعة الحسابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وتم إصدار التقرير في شباط/فبراير 2017.

11. وكان من المقرر إجراء تقييم للمخاطر التي يتعرض لها المقر بالاستعانة بخبراء استشاريين خارجيين تحت إشراف وحدة مراجعة الحسابات التابعة للأمم المتحدة. وقد أجلت هذه العملية بالتشاور مع الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى عام 2017، للسماح باستكمال الاستعراض الداخلي للهيكل الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

د. تقارير مراجعة الحسابات الصادرة

12. أصدرت في عام 2016 تقارير مراجعة الحسابات لثمانية مكاتب ميدانية و17 مشروعًا منفذًا بطريقة التنفيذ المباشر. وفقًا للقرار رقم 2013/4، يعرض الملحق I عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي أصدرت عام 2016 ودرجة تقديرها. من مجموع 25 تقريرًا، كانت هناك تسعة تقارير مرتبطة بالعمل الميداني الذي تم إجراؤه عام 2015 والتقارير المتبقية البالغ عددها 16 كانت مرتبطة بالعمل الميداني الذي تم إجراؤه عام 2016

13. جميع تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة الصادرة منذ عام 2012 متاحة على موقع الكشف عن تقارير مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة على: http://audit-public-disclosure.unwomen.org.

14. تناولت تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2016 بوجه عام الأنشطة البرنامجية والتشغيلية التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2015 ، لذا تعكس النتائج عموما حالة البرامج والعمليات خلال عام 2015. تناولت عمليات مراجعة الحسابات الأنشطة البرنامجية والتشغيلية لمكاتب أو وحدات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعرضت أيضًا النفقات المجمعة التي بلغت نحو 48.5 مليون دولار أمريكي، أو 15.4 بالمائة من مجموع النفقات البالغ 315 مليون دولار أمريكي الذي أبلغت عنه الهيئة

في تقريرها المالي لعام 2015 (A/71/5/Add.12). تراجعت تغطية مراجعة الحسابات لعام 2016 بنسبة 4.6 بالمائة بالمقارنة بعام 2015 (20 بالمائة)، ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة إجمالي النفقات في 2015 عن العام الذي يسبقه (من 270.5 مليون دولار أمريكي إلى 315 مليون دولار أمريكي). وقد شملت التقارير الصادرة خلال عام 2016 تقريرًا واحدًا معني بمتابعة مراجعة الحسابات امتثالاً لسياسة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التي تتطلب إجراء متابعة مراجعة الحسابات لجميع عمليات المراجعة التي جاءت درجة تقييمها غير مرضية بعد إصدار التقرير الأصلي بسنة واحدة تقريبًا. بينما توفر متابعة عمليات مراجعة الحسابات مزيدًا من التحقق والتأكد من الإجراءات المتخذة لمعالجة المخاطر المحددة، ولا تسهم في حساب التغطية الكلية لمراجعة الحسابات.

الشكل 1: عدد ونوع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عامي 2015–2016

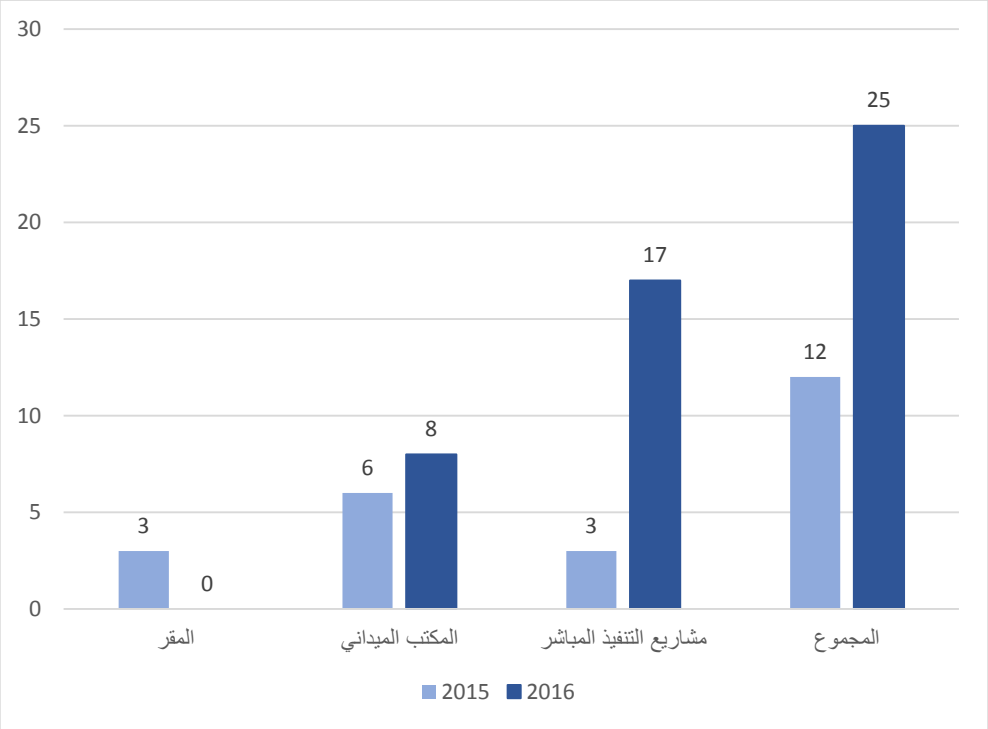

هـ. تقديرات مراجعة الحسابات

15. فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات الشاملة لكل من المكاتب والوحدات والمهام (مع استبعاد عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر)، تعطي وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقييمًا عامًا لمراجعة الحسابات، إما مُرض أو مُرض جزئياً أو غير مُرض، بناءً على تقييمها لعمليات الحوكمة وإدارة الخاطر والمراقبة. وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات السبعة الشاملة الصادرة خلال عام 2016، حصل اثنين من المكاتب أو الوحدات التي خضعت لمراجعة الحسابات (29 بالمائة) على تقييم غير مرض، مما يعني أن الضوابط الداخلية وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر إما كانت غير قائمة أو لم تؤد عملها على النحو الجيد، وأن تحقيق الأهداف العامة للكيان الخاضع للمراجعة قد تعرضت للخطر بشكل كبير. وحصل مكتب واحد (14 بالمائة) على تقييم "مُرض جزئيا"، وهو ما يعني أنه تم تحديد مشكلة واحدة أو أكثر من شأنها التأثير سلبًا على تحقيق المكتب لأهدافه. وحصلت المكاتب أو الوحدات الأربعة (57 بالمائة) المتبقية على تقييم "مرض"، دون تحديد مشكلات من شأنها أن تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهدافها. يقدم الشكل 2 مقارنة لتقديرات مراجعة الحسابات.

الشكل 2: مقارنة تقديرات مراجعة الحسابات لعامي 2015 و2016

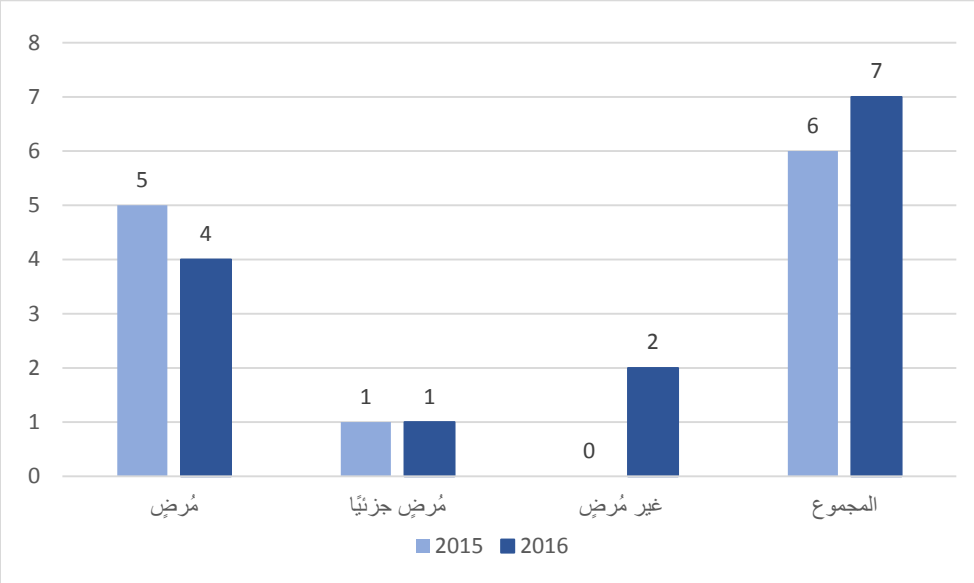

ثالثًا. الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

16. وفقًا لقرار المجلس التنفيذي رقم 2012/10 (انظر UNW/2012/16)، تم الكشف علنا عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2016. وتخضع جميع التقارير للإجراءات الداخلية للعناية الواجبة الخاصة بمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وضمان الجودة قبل إصدارها إلى الإدارة والدول الأعضاء المعنية. وبعد انقضاء ثلاثين يومًا من إصدار تقارير مراجعة الحسابات يتم الكشف عنها من خلال نشرها على الموقع الإلكتروني العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على http://audit-public-disclosure.unwomen.org. من بين 25 تقريرًا صادرًا في عام 2016، قام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بتنقيح أربعة تقارير مراجعة جزئيًا، لأنها احتوت على معلومات حساسة بشأن جاهزية المكتب القطري من حيث السلامة والأمن والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لم يتم تلقي أي طلبات من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تنقيح تقارير مراجعة الحسابات.

رابعًا. التوظيف والميزانية

17. في عام 2016، كانت موارد وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ثابتة مع أربع وظائف معتمدة: وظيفة واحدة برتبة P-5 (الرئيس) ووظيفتان برتبة P-4 ووظيفة واحدة برتبة P-3.

18. تقدر الميزانية العامة لوحدة مراجعة الحسابات التابعة للأمم المتحدة بمبلغ 1.52 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها نحو 0.02 مليون دولار أمريكي مقارنة بميزانية عام 2015. وبلغت نفقات مراجعة الحسابات والتحقيقات 1.4 مليون دولار أمريكي مما يشير إلى خفض في الإنفاق من الميزانية بنسبة 10 بالمائة والذي يرجع في الأساس إلى انخفاض النفقات المتصلة بالسفر ونفقات توظيف الاستشاريين، وكلاهما يتعلق بمراجعة حسابات تعبئة الموارد.

تبعات القرار 2015/4 *على موارد مراجعة الحسابات والتحقيقات*

19. طبقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 2015/4 الذي يُلزم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببيان ما إذا كانت موارد وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، في رأيه، ملائمة وكافية ومنتشرة بشكل فعال كي يحقق المكتب التغطية المنشودة البالغة 20 بالمائة أو أعلى، فقط طلب المكتب مزيدًا من الموارد لعام 2016. وعلى الرغم من أن العديد من النقاشات قد أجُريت في عام 2016 فيما يتعلق بموارد مراجعة الحسابات في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، لم تعرب الإدارة عن التزامها بتوفير موارد إضافية لمراجعة الحسابات.

خامسًا. النتائج المهمة للمراجعة الداخلية للحسابات

أ. مراجعة حسابات المكاتب الميدانية

20. في عام 2016، أصدر مكتب مراجعة الحسابات ثمانية تقارير متعلقة بمراجعة حسابات المكاتب الميدانية لخمس مكاتب قطرية، مكتبين إقليميين وعملية متابعة مراجعة

لمكتب قطري واحد. وإجمالا، أسفرت عمليات المراجعة هذه عن 48 توصية، منها 13 توصية (27 بالمائة) ذات طابع مؤسسي، وتتعلق بما يلي:

- تعريفات/معايير/مبررات مؤسسية لمخصصات الصناديق الأساسية وإنشاء المكاتب؛
- وإدارة المكاتب الميدانية وتكوينات الموظفين؛
- وأدوات الإشراف الفعال لضمان الالتزام بحدود تفويض السلطة والامتثال بمتطلبات التدريب الإلزامي؛
- والاتصال وإدارة مخصصات الصناديق الأساسية؛
- والتوجيهات/المتطلبات اللازمة لتقييم قدرة الشركاء وللتعاقد مع الأفراد؛
- وعدم الامتثال لمتطلبات التحقيقات للإبلاغ عن مخالفات مزعومة.

21. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك توصيتان (4 بالمائة) تتعلقان بمجال الحوكمة (القيادة والرصد)، وسبع توصيات (15 بالمائة) ترتبط بأنشطة البرامج (بما في ذلك عدم كفاية صياغة البرامج والإدارة، وإطار عمل الرصد، وتقييمات الشركاء، وإدارة الاتفاقات المتعلقة بالمساهمات، والبلاغات من المانحين). وقد خصصت التوصيات المتبقية للفئات التالية: الموارد البشرية – سبع توصيات (15 بالمائة)، وإدارة الشؤون المالية وإدارة الأصول – أربع توصيات (8 بالمائة) لكل منها، وإدارة المشتريات والسفر – توصيتان (4 بالمائة) لكل منها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – خمس توصيات (10 بالمائة)، مع التنسيق بين الأمم المتحدة، والسلامة والأمن، وفئات الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تمثل توصية واحدة (2 بالمائة) لكل منها.

22. وكما حدث في السنوات السابقة، لاحظت وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مسائل متكررة في بعض المجالات، فضلاً عن مسائل مشتركة لوحظت في أكثر من عملية مراجعة واحدة. وعلى وجه التحديد، فإن عدم ملاءمة عمليات رصد البرامج أو المشاريع أو النتائج وعمليات الإشراف، وغياب أطر العمل أو خطط الرصد (مكتبان قطريان)، وعدم ملاءمة عمليات إدارة الأصول (مكتب قطري واحد ومكتبان إقليميان)، ونقاط الضعف في عمليات إدارة السفر (مكتبان قطريان)، وعدم الامتثال للمعايير الدنيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مكتبان قطريان، ومكتبان إقليميان).

23. ومن بين 48 توصية تتعلق بمراجعة الحسابات في المكاتب الميدانية في عام 2016، صُنفت 20 توصية على أنها ذات أولوية عليا، أي أنها تتطلب من الإدارة اتخاذ إجراء عاجل لضمان عدم تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمخاطر عالية. ويبين الشكل 3 توزيع جميع توصيات المكاتب الميدانية الصادرة في عام 2016 وتحديد أولوياتها.

الشكل 3: توزيع توصيات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية ودرجة أولوياتها

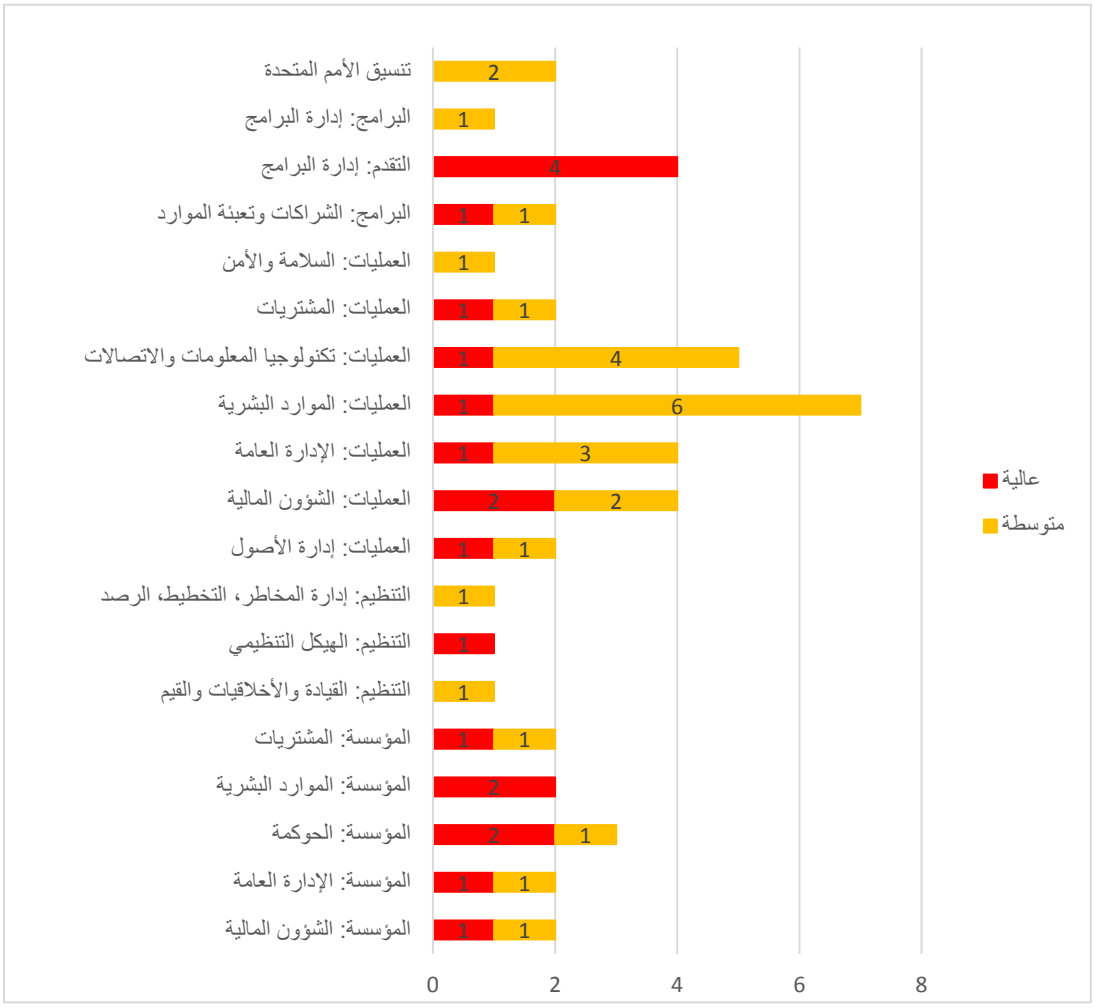

ب. مراجعة حسابات المشاريع

24. في عام 2016، واصل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أعماله التي بدأت في عام 2015 لإجراء عمليات مراجعة مالية للمشاريع التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل مباشر، والتي يُشار إليها باسم عمليات مراجعة المشاريع المنفذة "بطريقة التنفيذ المباشر" أو DIM.

25. وطبقًا لولاية مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، يجوز استعراض المشاريع المنفذة بطريقة التنفيذ المباشر باعتبارها جزءًا من مراجعة الحسابات الخاصة بمكتب قطري أو وحدة أعمال أخرى أو يجوز مراجعتها بشكل منفصل عن طريق مورد خارجي تحت إدارة الوحدة.

26. وفي عام 2016، صدرت تقارير عن 17 عملية مراجعة لمشاريع منفذة بطريقة التنفيذ المباشر. وبالنسبة إلى مراجعات التنفيذ المباشر التي بلغ عددها 10 والمدرجة في خطة عمل عام 2016، صدرت جميع التقارير قبل يوم 30 سبتمبر من عام 2016. وبلغ إجمالي النفقات التي صُرفت على 17 تقريرًا تم إصدارها في عام 2016 ما قدره 16.4 مليون دولار أمريكي.

27. وأسفرت عمليات المراجعة التي تضمنت 17 مشروعًا منفذًا بطريقة التنفيذ المباشر عن 14 توصية. تتعلق سبع توصيات (50 بالمائة) بالإدارة المالية وتسجيل نفقات المشاريع، مثل تسجيل النفقات قبل أو بعد فترة المشروع/الفترة المحاسبية المناسبة، أو حساب أو ترميز النفقات بشكل غير صحيح، أوفشل في الحصول على موافقة مسبقة وعدم وجود وثائق للمراجعة الإدارية للنفقات. بينما تتعلق ثلاث توصيات (21 بالمائة) بمشتريات المشاريع، بما في ذلك عدم ملاءمة عمليات الشراء والتوقيتات غير المناسب لتقديم أوامر الشراء. أما التوصيات الأربع المتبقية (29 بالمائة) فتتعلق بإدارة أصول المشاريع وتسجيلها، مثل سجل الأصول غير المكتمل، أو عدم مطابقة سجل الأصول الثابتة لدفتر الأستاذ العام، والترميز غير السليم للأصول لربطها بالمشروع، وعدم تعديل مخصصات الإهلاك المتعلقة بالأصول المنقولة إلى مشروع آخر.

28. وصُنفت أربع توصيات (29 بالمائة) من بين 14 توصية بالأولوية العالية، بينما صُنفت 10 توصيات (71 بالمائة) بالأولوية المتوسطة.

29. وتُعد عمليات مراجعة المشاريع المنفذة بطريقة التنفيذ المباشر مالية بطبيعتها، أي أنها تقدم ضمانات بشأن النفقات المحتسبة للمشروع خلال فترة محددة وبشأن الأصول المسجلة مقابل المشروع في نقطة زمنية محددة. ويقدم المورد الخارجي "رأيًا" بشأن بيان النفقات ورأيًا منفصلاً بشأن بيان أصول المشروع، إن وجدت. يعبر مراجع الحسابات عن رأي سلبي عندما يستنتج أن الأخطاء، سواء كانت فردية أو إجمالية، جوهرية ومنتشرة في البيانات المالية، بعد الحصول على أدلة كافية وملائمة لمراجعة الحسابات. لقد حظي مشروع واحد من المشاريع المنفذة بطريقة التنفيذ المباشر برأي سلبي بشأن نفقات المشروع بينما تلقت ثلاثة مشاريع أخرى منفذة بطريقة التنفيذ المباشر رأيًا سلبيًا بشأن أصول المشروع.

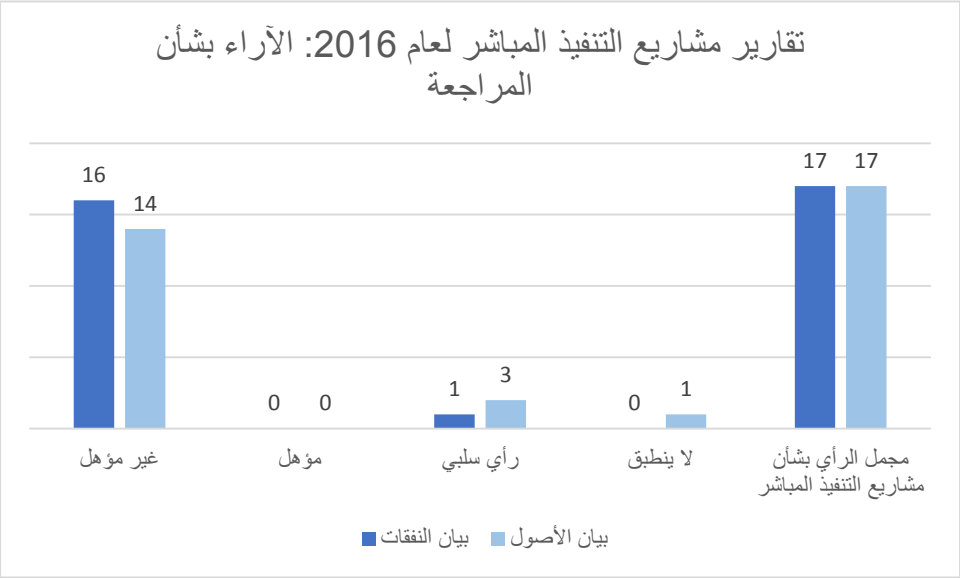

الشكل 4: الآراء بشأن المراجعة وتقارير مشاريع التنفيذ المباشر في عام 2016

سادسًا. متابعة توصيات مراجعة الحسابات

30. بلغت النسبة الإجمالية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 98 بالمائة في 31 من كانون الأول/ديسمبر 2016، أي بزيادة قدرها 8 بالمائة عن هدف الأداء المحدد بنسبة 90 بالمائة والذي حددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشير ذلك إلى الإجراءات الجوهرية التي اتخذتها الإدارة بشأن مسائل مراجعة الحسابات التي أثيرت والتوصيات المقدمة. ويستند

هذا الحساب إلى تحليل جميع التقارير الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات من 1 كانون الثاني/يناير 2013 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. وكانت هناك ثماني توصيات لم تُنفذ تنفيذًا كاملاً لأكثر من 18 شهرًا – منها ثلاث توصيات ذات أولوية عالية (انظر الملحق 2 للاطلاع على القوائم الكاملة). وفي عام 2015، كانت هناك خمس توصيات ظلت معلقة لأكثر من 18 شهرًا.

31. إن أول توصيتين ذاتا أولوية عليا تعلق تنفيذهما لأكثر من 18 شهرًا كانتا مرتبطتين بمركز التدريب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتطلبتا من الإدارة إجراء تحليل لتحديد ولاية المركز ورسالته ودوره وموقعه الأمثل وضمان الاستدامة من خلال وضع إستراتيجية لتعبئة الموارد والعمل على تنفيذها. وأشارت الإدارة إلى أن تنفيذ هاتين التوصيتين يستهلك قدرًا كبيرًا من الموارد. أما التوصية المؤسسية الثالثة ذات الأولوية العليا التي تعلق تنفيذها لأكثر من 18 شهرًا فكانت مرتبطة بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والتي تطلبت من الإدارة تحديد مواصفات وظيفية قياسية للمديرين الإقليميين ونواب المديرين والممثلين القطريين ونواب الممثلين، تم الانتهاء منها في نهاية كانون الأول/ديسمبر من عام 2016. وكانت هناك خمس توصيات متوسطة الأولوية تعلقت لفترة طويلة في عام 2016. وترتبط هذه التوصيات بعدم وجود سياسات وإجراءات للمشاريع العاجلة، وانعدام السياسات والإجراءات المتعلقة بالإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة، وعدم وجود اتفاق بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبلد المضيف، وعدم كفاءة عملية الموافقة على البنود غير القياسية في اتفاقات المساهمة، وعدم ملاءمة إدارة المنتجات المعرفية والخدمات الاستشارية وخدمات الدعم.

32. في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، نُفذت 27 توصية من أصل 48 توصية قُدمت في عام 2016 تنفيذًا تامًا، ويجري حاليًا تنفيذ 21 توصية. ومن بين 21 توصية معلقة، صُنفت ست توصيات منها (28 بالمائة) بأنها ذات أولوية عليا.

سابعًا. الخدمات الاستشارية

33. واصلت وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاستجابة لطلبات المشورة والمعلومات والمساهمات المفصلة التي يتم تلقيها من مديري هيئة الأمم المتحدة للمرأة في

المقر والمكاتب الميدانية. وشملت المشورة مجموعة من المواضيع، بما في ذلك طلبات المانحين للحصول على المعلومات، والتغييرات في اتفاقات المانحين، ومتطلبات البلاغات من المانحين وعقود المشتريات، وتنظيم هيكل العقود واسترجاع بيانات حالة/إدارة المشروع من نظام Atlas

ثامنًا. التحقيقات

34. وفقا لاتفاق مستوى الخدمات، يقدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات خدمات تحقيق تشمل التحقيق في الادعاءات بارتكاب موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدين معها، لغش أو فساد أو غير ذلك من المخالفات، بما في ذلك المضايقة في مكان العمل أو إساءة استعمال السلطة أو الانتقام من المبلّغين عن المخالفات.

أ. عدد الحالات

35. في عام 2016، استهل مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات العمل في 41 حالة جديدة تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مقارنة بعدد 19 حالة في عام 2015. ورحّل المكتب 10 حالات من عام 2015، ليصل إجمالي عدد الحالات في عام 2016 إلى 51 حالة، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بإجمالي عدد الحالات في عام 2015 (28 حالة)، كما هو مبين في الشكل 5.

الشكل 5: عدد الحالات في 2015 و2016

عدد الحالات	2015	2016
حالات مرحلة في 1 كانون الثاني/يناير	9	10
الحالات المتلقاة خلال العام	19	41
الإجمالي	28	51

عدد الحالات	2015	2016
حالات مغلقة (من الحالات المرّحلة)	7	5
حالات مغلقة (من الحالات المتلقاة)	11	20
الإجمالي	18	25
حالات مرحلة في 31 كانون الأول/ديسمبر	10	26

ب. أنواع الشكاوى

36. يفصّل الشكل 6 الشكاوى التي تم تلقيها خلال عام 2016 والبالغ عددها 41 شكوى. شكلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية التي تشمل الغش في الاستحقاقات (5)؛ التلفيق، والتزوير وشهادة الزور (4)؛ الاحتيال في المشتريات (2)؛ السرقة والاختلاس (5)، 39 بالمائة من جميع الحالات التي تلقاها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام 2016، أي بانخفاض نسبته 13 بالمائة مقارنة بعام 2015 (52 بالمائة).

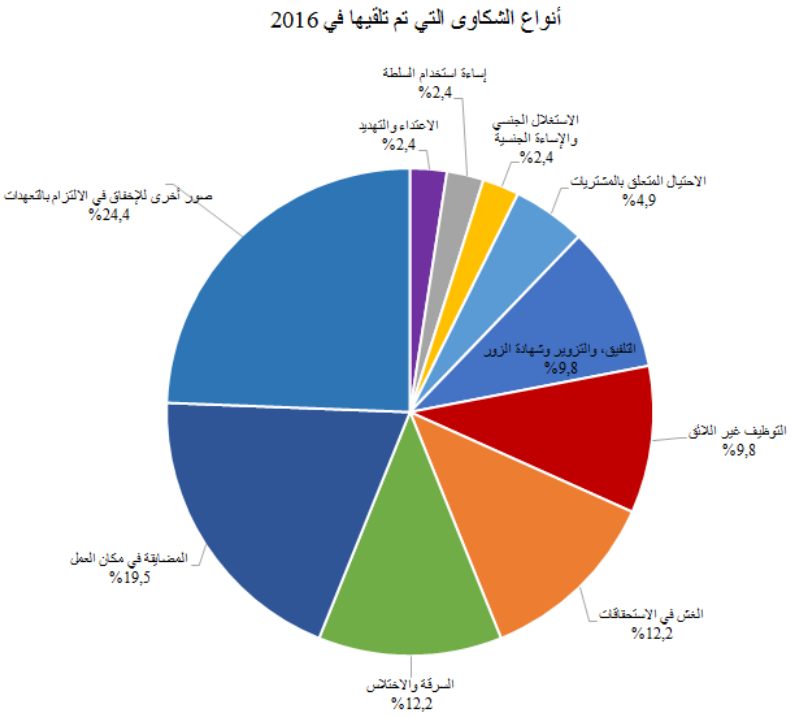

37. من الناحية الجغرافية، جاءت 41 حالة تم تلقيها في عام 2016 من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (17) (تتألف من أفريقيا الشرقية والجنوبية (10)، وغرب ووسط أفريقيا (7))؛ الدول العربية (6)؛ آسيا والمحيط الهادئ (4)؛ الأمريكتين والبحر الكاريبي (4)؛ أوروبا وآسيا الوسطى (9)؛ والمقر (1).

ج. الحالات التي تم حلها/إغلاقها

38. أغلق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات 25 حالة في عام 2016، و15 حالة بعد إجراء تقييم أولي (مقابل 10 حالات في عام 2015) بسبب عدم كفاية الأدلة على ارتكاب مخالفات لتبرير إجراء تحقيق أو بسبب عدم وجود أي مبرر للتحقيق، و10 حالات بعد التحقيق (مقابل 8 حالات في عام 2015). ومن بين الحالات العشر التي أغلقت بعد التحقيق، أسفرت ست حالات عن مذكرة إغلاق، وحالتان عن تقرير إغلاق، وحالتان عن تقرير تحقيق.

39. وأحيلت الحالات التي أسفرت عن تقرير تحقيق إلى قسم شؤون الإدارة والتنظيم عملاً بمتطلبات إطار العمل القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير الأخلاق بالأمم المتحدة.

40. يبين الجدول 7 التعامل مع الحالات في عامي 2015 و2016.

الشكل 7: التعامل مع الحالات في عامي 2015 و2016

الإجراء المتخذ	الحالات في عام 2015	الحالات في عام 2016
بعد التقييم الأولي		
أغلقت (لا تستدعي التحقيق)	10	15
المجموع الفرعي	10	15
بعد التحقيق		
أغلقت (لا تستند إلى أدلة)	7	8
أغلقت (تستند إلى أدلة – أحيلت إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	1	2
المجموع الفرعي	8	10
الإجمالي	18	25
صدرت تقارير تحقيق	1	2

د. الخسائر المالية

41. صدر تقريران تحقيقيان خلال عام 2016، وكشف أحد التقريرين عن خسائر مالية كبيرة تكبدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بلغت قيمتها نحو 28360 دولارًا أمريكيًا شمل هذا المبلغ الإعانات الإيجارية المدفوعة دون مبرر. أوصى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بأن تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى استرداد المبلغ من الاستحقاقات للعضو.

هـ. الحالات المرحّلة

42. في نهاية عام 2016، كان لدى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات 26 حالة مفتوحة تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منها 14 حالة في مرحلة التقييم، و12 حالة قيد التحقيق.

تاسعًا. الرأي *(القرار رقم 4/2015)*

43. تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية المحافظة على ملاءمة وفعالية إدارة شؤون الهيئة وإدارة المخاطر ومراقبتها. ووفقًا لسياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الإشراف كجزء من إطار عمل المساءلة والقواعد واللوائح المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6)، يتولى مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة مهمة الإشراف الخارجي المستقل عن طريق جملة أمور، منها: مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبيانات المالية، والإجراءات المالية ذات الصلة، والنظام المحاسبي، والضوابط المالية الداخلية، وإدارة شؤون هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارتها بوجه عام. ويتمثل الهدف الرئيسي للعمل الذي يؤديه مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة في إبداء رأي بشأن البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويختلف عن هدف العمل الذي يضطلع به مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

44. حيث يوفر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، بموجب اتفاق مستوى الخدمات، إشرافًا داخليًا مستقلاً من خلال التحقيقات ومراجعات الحسابات الداخلية بشأن ملاءمة وفعالية إطار عمل الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويستند

رأي المكتب إلى تقارير مراجعة الحسابات الصادرة خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016. ويرد في القسم الخامس من هذا التقرير ملخص مختصر لأعمال مراجعة الحسابات التي تدعم الرأي كما يرد وصف المعايير الداعمة في الملحق III.

45. تبلغ النسبة المئوية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات 98 بالمائة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، وهو ما يفوق الهدف المؤسسي الذي حددته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يوضح التزام الإدارة بتخفيض وإدارة المخاطر وتوفير ضمانات بأن تتخذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب، عندما تكون هناك ضرورة لإدخال تحسينات في مجالات الإدارة والمخاطر والمراقبة.

46. يرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، استنادًا إلى نطاق العمل الذي أجراه، أن العمليات المتعلقة بملاءمة وفعالية الإدارة وإدارة المخاطر والمراقبة التي شملتها عمليات مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2016 كانت في مجملها مرضية جزئيًا، مما يعني أنها قائمة وتؤدي وظيفتها جيدًا لكنها تحتاج إلى التحسين. ويود المكتب إضافة ما يلي: (أ) ينبغي للمجلس التنفيذي أن يشير إلى أن الرأي يستند إلى تغطية مراجعة الحسابات بنسبة 13.5 بالمائة من نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2015؛ (ب) وأن 27 بالمائة من جميع توصيات مراجعة الحسابات ذات طبيعة مؤسسية تتعلق بالتوجيهات المتعلقة بالسياسات التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدعم المؤسسي.

الملحق 1

تقارير مراجعة الحسابات الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام 2015 والمتعلقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

	نوع المراجعة	رقم التقرير	مواضيع المراجعة	التقدير[1]
	المكاتب الإقليمية والقطرية الميدانية			

[1] بالنظر إلى طبيعة مراجعة الحسابات أو نطاقها المحدود، فإن أعمال المراجعة التالية لا تتضمن تقديرًا للمراجعة: عمليات مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر ومتابعة عمليات المراجعة

	نوع المراجعة	رقم التقرير	مواضيع المراجعة	التقدير[1]
			شرق وجنوب أفريقيا	
1	نطاق عام	1612	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في كينيا	مُرضٍ
2	مشاريع التنفيذ المباشر	1709	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 80824 في جنوب السودان – القيادة والمشاركة	لا ينطبق
3		1710	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 94751 في جنوب السودان – الاستجابة لاحتياجات الطوارئ	لا ينطبق
4		1707	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 88138 في رواندا – النهوض بمكاسب المساواة بين الجنسين واستدامتها	لا ينطبق
5		1708	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 88738 في رواندا – توسيع النطاق الوطني لبرنامج Isange One Stop Centre Model	لا ينطبق
6		1709	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 00082185 في إثيوبيا – إستراتيجية لتنفيذ حملة Africa UniTe Campaign	لا ينطبق
7		1590	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوغندا – مشروع رقم 69639 تطوير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنوع الجنس	لا ينطبق
			الدول العربية	
8	نطاق عام	1609	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر	مُرضٍ جزئيًا
9	مشروع التنفيذ المباشر	1593	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن – مشروع رقم 87693 توسيع نطاق وصول اللاجئات السوريات إلى الانتعاش الاقتصادي	
			أوروبا وآسيا الوسطى	

	نوع المراجعة	رقم التقرير	مواضيع المراجعة	التقدير[1]
10	نطاق عام	1610	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ألبانيا	مُرضٍ
			آسيا والمحيط الهادئ	
11	نطاق عام	1613	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تيمور الشرقية	مُرضٍ
12		1441	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بابوا غينيا الجديدة	غير مُرضٍ
13	مشاريع التنفيذ المباشر	1701	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 00091905 في أفغانستان	لا ينطبق
14		1702	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 86906 في أفغانستان – دعم مراكز حماية المرأة والوزارة	لا ينطبق
15		1586	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان – رقم 86906 إنهاء العنف ضد المرأة – حماية المرأة الأفغانية	لا ينطبق
16		1587	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 74132 للدفاع عن المرأة في أفغانستان – النرويج ICDU	لا ينطبق
17		1588	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان – رقم 88989 إنهاء العنف ضد المرأة – هولندا	لا ينطبق
18		1589	مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة رقم 90741 في أفغانستان – بلجيكا 2014 - 2016	لا ينطبق
19		1596	مشروع التنفيذ المباشر رقم 00080556 لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنجلاديش	لا ينطبق
			غرب ووسط أفريقيا	
20	نطاق عام	1608	المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لغرب ووسط أفريقيا – السنغال	غير مُرضٍ

	نوع المراجعة	رقم التقرير	مواضيع المراجعة	التقدير[1]
21	المتابعة	1442	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مالي	لا ينطبق
22	مشاريع التنفيذ المباشر	1705	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيجيريا – مشروع رقم SRS - 00078856 نيجيريا	لا ينطبق
23		1706	هيئة الأمم المتحدة للمرأة في نيجيريا – مشروع رقم 92637 – تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية	لا ينطبق
24		1703	مشروع 00094600 لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الكونغو الديموقراطية – Intervention d'urgence multisectorielle pour assister	لا ينطبق
	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
25	نطاق عام	1611	المكتب القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بنما	مُرضٍ

DIM = مشاريع التنفيذ المباشر

الملحق II

توصيات مراجعة الحسابات التي لم يتم حلها على مدار 18 شهرًا أو أكثر

	التوصية	المكتب/الوحدة المعنية
1	***الحوكمة والإدارة الإستراتيجية*** إجراء تحليل مفصل لقدرة المركز على التنفيذ ضمن السياق الحالي واستخدام التحليل لتحديد ولاية المركز ورسالته ودوره وموقعه الأمثل. (R1230/2) (أولوية عالية)	قسم السياسة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مركز تدريب تابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)
2	الحفاظ على قدر كافٍ من التمويل اللازم لأنشطة تعبئة الموارد التي يضطلع بها المركز (أ) الصياغة النهائية واعتماد وتنفيذ إستراتيجية تعبئة الموارد والخطة ذات الصلة لتوجيه مساعي المركز المتعلقة بتعبئة الموارد و(ب) توفير التدريب اللازم للإدارة بشأن كيفية جعل تعبئة الموارد نشاطًا ومُستدامًا. (R1230/4) (أولوية عالية)	قسم السياسة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مركز تدريب تابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)
3	***الهيكل التنظيمي*** تحسين قدرة المكاتب الإقليمية على العمل بكفاءة وفعّالية من خلال: (أ) إصدار مذكرة لجميع المكاتب تقر بوضوح أدوار/وظائف المكاتب الإقليمية والحد الأدنى من التوقعات بشأن المراقبة والإشراف والمراسلات ورفع التقارير بين المكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية ذات الصلة؛ و(ب)مراجعة وتحديث جميع الأوصاف الوظيفية لمديري المكاتب الإقليمية وممثلي البلدان حرصًا على مراعاة الوضوح والاتساق فيما يتعلق بأدوارهم ومسؤولياتهم وصلاحياتهم. (R1307/1) (أولوية عالية)	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
4	إدارة البرامج والمشروعات	المكتب الإقليمي

	التوصية	المكتب/الوحدة المعنية
	وضع السياسات والإجراءات ونشرها فيما يتعلق بالمشاركة في الأنشطة المصنّفة على أساس "عاجل" أو في حالات الأزمات البيئية على سبيل المثال لا الحصر التوجيه بشأن: (أ) ما يُعتبر مشروعًا "عاجلًا" أو "ذي صلة بالأزمات"؛ (ب) ترتيبات إدارية بشأن الوقت الذي يُشارك فيه موظفي المقرات الرئيسية بصورة مباشرة في المشروعات الميدانية؛ (ج) الضوابط بشأن التحويلات النقدية العاجلة ووضع حدود نقدية فيما يتعلق بالإسراف في المصروفات النثرية المعتمدة؛ (ج) التعليمات بشأن إيداع المبالغ النقدية في المقرات الرئيسية؛ و(د) السياسة المتعلقة بالتغيرات بشأن الصلاحيات المفوضة للمدير الإقليمي. (R1307/1) (أولوية متوسطة)	للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
5	تعزيز العمليات المتعلقة بإدارة المنتجات المعرفية وخدمات الدعم من خلال: (ا) وضع إستراتيجية وخطة تنفيذية للمركز الإقليمي لإدارة المعاف الذي يحدد كيفية تجميع المنتجات المعرفية وإنتاجها والحفاظ عليها والوصول إليها/ونشرها وتوصيلها للأطراف المعنية؛ (ب) تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتواصل الدوري مع الموارد الداعمة والاستشارية المتاحة داخل المكتب، ووظائفها وأدوارها بالإضافة إلى عملية طلب مساعدتهم؛ (ج) تنفيذ بروتوكولات المراسلات فيما يتعلق بالمكاتب الخارجية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والأطراف الموجودة داخل المنطقة وغيرهم من الأطراف المعنية الخارجية؛ (د) تطبيق نظام لتتبع الخدمات المطلوبة والمقدّمة. (R1307/3) (أولوية متوسطة)	المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
6	***الحوكمة*** وضع الصياغة النهائية للسياسات والإجراءات الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفيذها بحيث تتوافق مع "الخطة الإستراتيجية لإدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة"، والتي تيسر الاحتساب الدقيق لانبعاثات غاز الاحتباس الحراري والإبلاغ عنها. (R1434/1) (أولوية متوسطة)	مهمة إدارة السفر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

	التوصية	المكتب/الوحدة المعنية
7	***الحوكمة*** توجيه طلب للبعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة لتعزيز المفاوضات بشأن اتفاق البلد المضيف وولاية المكتب. (R1436/1) (أولوية متوسطة)	المكتب القطري في تنزانيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
8	تنفيذ عملية مؤسسية لتتبع الشروط غير الاعتيادية المنصوص عليها في اتفاقات تقديم المساهمات وتطويع الموارد وتعديل الأنشطة لاستيفاء اشتراطات الجهات المانحة. (R1436/3)	المكتب القطري في تنزانيا التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

الملحق III

وصف المعايير التي تُعزز من رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

1. وفقًا لقرارات المجلس التنفيذي 2015/4 الصادرة في شهر حزيران/يونيو عام 2015، قدّم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات رأيه في هذا التقرير السنوي استنادًا إلى نطاق العمل المضطلع به وكفاءة إطار الحوكمة الخاضع للمراجعة وفعّاليته وإدرة المخاطر ومراقبتها (GRC). ويُقدم ملخص عمل مراجعة الحسابات الذي يتم إجراؤه في نص تقرير مراجعة الحسابات تحت القسم الخامس. والهدف من هذا المرفق هو تقديم وصف موجز للمعايير المستخدمة في تعزيز رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

2. ويُراعى معدل التنفيذ لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات ويُقارن بهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي يُمثل 90 بالمائة من معدل التنفيذ الإجمالي. ويبلغ معدل التنفيذ الفعلي لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات في نهاية عام 2016 نسبة 98 بالمائة، لذا فهو مرضٍ بالمقارنة مع هدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

3. كذلك تُراعى نتائج مراجعة الحسابات التالية لتعزيز رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات:

أ) مراجعة حسابات المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
ب) مراجعة الحسابات لمهام المقر أو الوحدات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
ج) مراجعة الحسابات لمشاريع التنفيذ المباشر والتابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

4. يتضح في الشكلين 1 و2 في المستند 2016/4 توزيع نتائج مراجعة الحسابات لعام 2016 بشأن كفاءة وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة على مستوى الكيان الخاضع للمراجعة، بحيث يوضح توزيع عدد تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات في عام 2016 حسب نوع تقديرات مراجعة الحسابات: "مرضٍ" و"مرضٍ جزئيًا" و"غير مرضٍ".

5. إضافةً إلى ذلك، تُجمع نتائج مراجعة الحسابات مع استخدام مبلغ النفقات الذي غطته مراجعة الحسابات التي تم الاضطلاع بها في عام 2016. ثم تُصنف نتائج هذا التجميع حسب المستويات الثلاث لتقديرات مراجعة الحسابات التي يستخدمها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات: "مرضٍ" و"مرضٍ جزئيًا" و"غير مرضٍ".

6. وقد أجريت تعديلات في أثناء تجميع النفقات الخاصة بمشاريع التنفيذ المباشر لأن نطاق مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر يتركز حول الاعتماد المالي للنفقات، لذا فإن هذه المراجعات لا تقيم بصورة مباشرة جوانب إدارة مخاطر الحوكمة والمراقبة لمشروع ما داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبالرغم من ذلك، فإنها ما تزال تمثل مصدرًا للاطمئنان بصورة غير مباشرة حيال إدارة مخاطر الحوكمة والمراقبة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن هذا المنطلق، قدّر مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن نتائج مراجعة الحسابات المالية لمشاريع التنفيذ المباشر تُمثل 50 بالمائة من ضمان جودة إدارة مخاطر الحوكمة والمراقبة. وقد أُشير إلى 17 مراجعة حسابات لمشاريع التنفيذ المباشر بالرموز باستخدام معدلات التحويل التالية:

معدلات التحويل للآراء المتعلقة بمشاريع التنفيذ المباشر إلى تقديرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

صافي التأثير المالي (%)	تقديرات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
غير مؤهل أو مؤهل وصافي التأثير المالي < 1%	مُرضٍ
مؤهل وصافي التأثير المالي من 1% إلى 2%	مُرضٍ جزئيًا
مؤهل وصافي التأثير المالي > 2% أو رأي سلبي/الامتناع عن إبداء الرأي	غير مُرضٍ

7. وأفضى ذلك إلى توزيعين مختلفين من تقديرات مراجعة الحسابات، أحدهما يُمثله عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة والثاني يُمثله مبلغ النفقات التي تُغطيها مراجعة الحسابات.

8. وفيما يلي توزيع تقديرات مراجعة الحسابات لعام 2016:

الشكل 1: توزيع تقديرات مراجعة الحسابات

التقدير	حسب النفقات الخاضعة للمراجعة	حسب عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة
مُرضٍ	%53	%71
مُرضٍ جزئيًا	%27	%17
غير مُرضٍ	%20	%12

9. وبالنسبة للتوزيع المستند إلى النفقات الخاضعة للمراجعة، بلغت نسبة الحصة المجمعة للتقديرات "مرضٍ جزئيًا" و"غير مرضٍ" 47 بالمائة من النفقات الخاضعة للمراجعة. في حين كان 27 بالمائة من تقارير المراجعة مرضٍ جزئيًا أو غير مرضٍ.

10. ونتيجةً لذلك، وبناءً على نطاق العمل المضطلع به في عام 2016، وبحسب رأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، فإن كفاءة وفعالية إطار عمل الحوكمة للكيان وإدارة المخاطر والمراقبة كانا "مرضيين جزئيًا" ما يعني أنهما وُضعا وعملا بطريقة جيدة لكنهما في حاجة لبعض التحسينات.

الملحق IV

ملخص حالات التحقيقات المستندة إلى أدلة خلال عام 2016 حسب نوع الادعاء

	الموقع	الادعاء	الخسارة المقدرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	التقرير مُرسل إلى	الحالة
	الغش في الاستحقاقات				
1	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	قدّم متعهد الخدمة عن قصد مطالبات طبية مزورة.	لم تتكبد المنظمة أي خسارة مالية. تكبدت CIGNA خسارة مالية بمبلغ 487,10 دولار أمريكي.	قسم الشؤون الإدارية والتنظيمية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	قيد المراجعة
2		قدم أحد الموظفين معلومات مزيّفة للحصول على مزايا بصورة احتيالية من الإعانات الإيجارية	تكبدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خسارة مالية بمبلغ 28,360.02 دولار أمريكي	قسم الشؤون الإدارية والتنظيمية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة	قيد المراجعة